اقتصاد

تعديلات مقترحة لموازنة لبنان 2025

بيروت ـ **أنديرا الشوفي**

صرح رئيس الهيئات الاقتصادية، محمد شقير، في حديث لـ«العربي الجديد»، بأنه يطالب لجنة المال والموازنة البرلمانية بإرجاع موازنة عام 2025 إلى مجلس الوزراء لإعادة العمل عليها، معتبراً أنها غير واضحة وغير واقعية في صيغتها الحالية، مشيراً إلى أهمية تأمين قروض للقطاع الخاص، في خطوة أساسية لإنقاذ الشركات، ودعم استمراريتها، في ظل الظروف الراهنة. ودعا شقير الهيئات الاقتصادية إلى «ضرورة تعديل مشروع موازنة عام 2025، كون أرقامها بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان باتت غير واقعية على الإطلاق، ما سيؤدي حتماً إلى تداعيات خطيرة على المستويات المالية والاقتصادية والاجتماعية».

ودعا إلى العمل على إقرار مجموعة من القوانين التي من شأنها توفير حسن عمل المؤسسات الخاصة، وتمكينها من الاستمرار والحفاظ على موظفيها، وأبرزها: قانون إعادة تقويم الأصول والمخزون، وقانون معالجة تسويات تعويض نهاية الخدمة، وقانون يتيح للمصارف إعطاء القروض للقطاع الخاص»، مؤكداً «سعي الهيئات الاقتصادية لإيجاد تمويل ميسر للمؤسسات الخاصة، لتمكينها من النهوض في فترة ما بعد الحرب».

بدوره، أعلن عضو المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، عمران فخري، في حديث خاص لـ«العربي الجديد» أن الموازنة الحالية جرى إعدادها وإقرارها قبل تطوّر الصراع الإسرائيلي والعدوان على لبنان. وأوضح أن العمل على تحديد النفقات والمصاريف كان قد أُنجز قبل هذه الأحداث، إلا أن الأمور اختلفت اليوم فيما يتعلق بالنفقات، مشيراً إلى أنه حتى الآن لم يجر تقييم الخسائر في المناطق المتضررة، مما يجعل من الصعب الاستناد إلى أي جباية، دون إعادة النظر في موازين الموازنة بالكامل.

وأضاف فخري أن على الحكومة العمل على إعادة تقييم الموازنة، وتأمين الإيرادات اللازمة، وهو أمر مرتبط بشكل كبير بالمفاوضات الجارية، لوقف إطلاق النار، وشروط إعادة الإعمار، وتأمين التمويل اللازم لتغطية العجز في الموازنة، مبيناً أن المشهد لا يزال غير واضح حتى اللحظة.

وأشار فخري إلى أنه في حال عجز الدولة عن تأمين التمويل اللازم، فقد تلجأ إلى سلفات من الخزينة العامة، عند عدم الحصول على المساعدات المالية. وأوضح أن التغيرات التي طرأت نتيجة العدوان الإسرائيلي تتطلب وضع خطة بديلة أو تعديل الخطة الحالية، بهدف إعادة الإعمار، وعودة المتضررين إلى منازلهم.

وأكد عدم المساس بسعر صرف الدولار المستقر حالياً، الذي يُعدّ أساساً لتوازن ميزانيات المتضررين جراء الحرب، وأوضح فخري أنه لا بديل عن الإصلاحات لتحسين الاقتصاد، وضمان استدامته في ظل هذه الظروف. وكانت الهيئات الاقتصادية برئاسة الوزير السابق، محمد شقير، قد عقدت اجتماعاً، الأسبوع الماضي، مع رئيس لجنة المال والموازنة النائب، إبراهيم كنعان، في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، بحثت خلاله في موضوع مشروع موازنة عام 2025 وبعض القوانين والمشاريع الإصلاحية المطلوب إقرارها.

تراجع بطالة الشباب في الصين

تراجع معدل البطالة بين الشباب في الصين خلال أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، في إشارة إلى تحسن سوق العمل في ثاني أكبر اقتصادات العالم، بعد التدابير الداعمة التي طبقتها بكين في الآونة الأخيرة لإنعاش النمو الذي تعثر في حقبة ما بعد جائحة فيروس كورونا. وبحسب بيانات صدرت، أمس الاثنين، عن مكتب الإحصاءات الوطني، تراجع معدل البطالة في الفئة العمرية بين 16 عاماً و24 عاماً باستثناء طلاب الجامعات إلى 17,1% الشهر الماضي، وذلك بعدما سجل 17,6% في سبتمبر/أيلول، وفق ما نقلت وكالة رويترز، في حين أشارت البيانات الصينية إلى ارتفاع معدل البطالة في فئة ما بين 25 عاماً و29 عاماً باستثناء الطلاب الجامعيين، بنسبة طفيفة إلى 6,8% من 6,7% خلال الفترة نفسها.

معرض للتوظيف في بكين، 19 أغسطس 2023 (فرانس برس)

أخبار مختصرة

تركيا تلغي دعم الكهرباء لكبار المستهلكين

ذكرت الجريدة الرسمية في تركيا أن الحكومة ستلغي الدعم عن كبار مستهلكي الكهرباء اعتباراً من فبراير المقبل. وقالت إنه سيتم إسقاط الدعم عن المستهلكين الذين يزيد استهلاكهم عن 5000 كيلوواط ساعة سنوياً، بينما سيتم تحديد سقف الدعم للمستخدمين الصناعيين والقطاعين العام والخاص عند 15000 كيلوواط ساعة سنوياً. ولن يتأثر مستخدمو القطاع الزراعي، وتشمل الإعفاءات الأخرى أماكن العبادة والجمعيات الخيرية ومنظمات الإغاثة من الكوارث. وقال وزير الطاقة ألب ارسلان بيرقدار، لـ«رويترز» أمس، إن المستهلكين الكبار للكهرباء يمثلون نحو 3% من إجمالي 40 مليون عميل سكني.

المركزي الصيني يضخ 24 مليار دولار في البنوك

ضخ بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، أمس، 172,6 مليار يوان (24 مليار دولار تقريباً) في القطاع المصرفي، من خلال آلية إعادة الشراء العكسية لأجل 7 أيام بفائدة قدرها 1,5%. ويقول البنك المركزي إن هذه الخطوات تستهدف المحافظة على سيولة نقدية في النظام المصرفي مقبولة ووفيرة، بحسب وكالة أنباء الصين الجديدة «شينخوا». وتعتبر إعادة الشراء العكسية، المعروفة بـ«الريبو العكسي»، عمليات يشتري فيها البنك المركزي الأوراق المالية من البنوك التجارية من خلال تقديم عطاءات، مع الاتفاق على بيعها إليها مرة أخرى في المستقبل.

اليابان تواصل رفع الفائدة

أعلن كازو أويدا محافظ بنك اليابان، أمس أن البنك سيواصل رفع أسعار الفائدة، مؤكداً أن هذه الخطوة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتحقيق هدف التضخم بطريقة مستدامة. وكان بنك اليابان قد رفع أسعار الفائدة لأول مرة منذ 17 عاماً في مارس/آذار الماضي، ثم أجرى زيادة أخرى في يوليو/تموز، بينما أبقى على أسعار الفائدة من دون تغيير في اجتماعي سبتمبر/أيلول وأكتوبر/ تشرين الأول الماضيين. وتشير توقعات البنك إلى أن التضخم سيرتفع إلى 2,5% في السنة المالية الحالية، بينما يتوقع أن يتراجع التضخم إلى 1,9% في السنتين الماليتين 2025 و2026.

عقوبات أوروبية على خطوط الشحن الإيرانية وطهران تتوعد بالرد

طهران ـ **صابر غل عنبري**

أعلن الاتحاد الأوروبي، أمس الاثنين، فرض عقوبات على الملاحة البحرية الإيرانية بتهمة إرسال طهران مسيرات وصواريخ إلى روسيا لاستخدامها في حربها على أوكرانيا، ودعم الجماعات المسلحة والكيانات في منطقة الشرق الأوسط والبحر الأحمر. وتأتي الخطوة الأوروبية بعد ساعات من وعيد إيراني بالرد على الخطوة (إن حدثت) بإجراءات مقابلة. وأكد البيان الأوروبي أن العقوبات تمنع أي تعامل مع الموانئ والمراسي التي يملكها أو يديرها أو يسيطر عليها الأفراد والكيانات المدرجة ضمن قائمة العقوبات، أو تلك التي تستخدم لنقل الطائرات دون طيار أو الصواريخ أو التكنولوجيا والمكونات ذات الصلة إلى روسيا.

وذكر البيان أسماء الموانئ والمراسي إيرانية، مثل أمير آباد وميناء أنزلي شمالي إيران، وتوفير أي خدمات للسفن، مستثنياً في الوقت ذاته السفن التي تحتاج إلى مساعدة لأسباب تتعلق بالسلامة البحرية أو للأغراض الإنسانية أو في حالة الأحداث التي قد يكون لها تأثير خطير على صحة الإنسان وسلامته أو البيئة. كما نص القرار الأوروبي على فرض إجراءات حظر ضد خطوط الشحن الإيرانية (مجموعة إرسيل) ومديرها محمد رضا خيّاباني، فضلاً عن إدراج ثلاث شركات شحن روسية تشارك سفنها في نقل الأسلحة والذخائر المصنعة في إيران، بما في ذلك مكونات الطائرات دون طيار، عبر بحر قزوين لإعادة تزويد القوات الروسية المقاتلة في أوكرانيا.

وقبيل قيام الاتحاد الأوروبي بفرض العقوبات على الملاحة البحرية الإيرانية، كان المتحدث باسم الخارجية الإيرانية إسماعيل بقايي، قد أكد في وقت سابق، أمس، أن الحكومة الإيرانية لن تبقي عقوبات الاتحاد الأوروبي واعتزامه حظر شركة الملاحة البحرية الإيرانية بتهمة تزويد روسيا بصواريخ باليستية من دون رد، رافضاً هذه التهمة ومستشهداً بتصريحات الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي في وقت سابق من الشهر الجاري التي قال فيها إن إيران لم ترسل هذه الصواريخ إلى روسيا، وأشار إلى أنه كان يتوقع من الدول الأوروبية أن «تسحب مزاعمها السابقة» بعد تصريحات الرئيس الأوكراني. ويعاني الاقتصاد الإيراني من تداعيات العقوبات الأميركية والغربية التي فرضت في أوقات سابقة.

صفقات ترامب من إيران إلى الصين

مصطفى عبد السلام

يجيد الرئيس الأميركي المنتخب، دونالد ترامب، فن صيد الصفقات، وإبرام الناجح منها، ويتعامل مع الجميع على أنهم صفقات محتملة وبنوك مكدسة بالأموال وبورصات مليئة بالفرص والأرباح وآبار نفط متحركة يمكن أن يسفر التفاوض مع المسؤولين عنها عن حصد مليارات الدولارات، وجمع الأموال الرخيصة، خاصة تلك الناتجة عن عمليات الابتزاز السياسي كما حدث مع بعض دول الخليج ولايته الأولى. ولم لا، فترامب ملياردير يتجاوز حجم ثروته 5,6 مليارات دولار، ورجل ثري قبل أن يصبح رئيساً منتخباً، وسمسار عقارات، وحوت كبير من حيتان حي «وول ستريت»، ورجل أعمال بارز تعثر مرات بل وأفلست شركاته، ورغم ذلك قاوم الفشل ولم يستسلم لإخفاقات ومشاكل وأزمات الأسواق ونجح في تجاوز عثراته المالية.

ولذا من المؤكد أن يميل ترامب إلى إبرام صفقات كبرى خلال ولايته الثانية، ما دامت في صالح الاقتصاد والمواطن الأميركي وإمبراطوريته وشركاته أيضاً، وأن يرتدي قبعة السمسار خلال معاركه السياسية والاقتصادية الكثيرة التي من المتوقع أن يخوضها ضد الشركاء التجاريين والأعداء السياسيين على مدى الأربع سنوات المقبلة 2024-2028، وخلال جاهزيته لحسم عشرات الملفات الشائكة، سواء في الشرق الأدنى أو الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية. وفي الوقت الذي من المتوقع على نطاق واسع أن يخوض ترامب حروباً اقتصادية وتجارية كبرى مع دول عدة، أبرزها الصين وإيران وفنزويلا والاتحاد الأوروبي وكندا وغيرها، شاهراً أسلحة العقوبات والرسوم الجمركية والحظر الاقتصادي والتضييق على الاستثمارات الأجنبية خاصة المتعلقة بأعداء الولايات المتحدة، فإنه في المقابل قد تتحول تلك الحروب إلى صفقات يتبعها تدفق مليارات الدولارات على الخزانة الأميركية التي تعاني من عجز كبير حيث يتجاوز حجم الدين العام 35 تريليون دولار، وهو ما يشكّل معضلة كبيرة للاقتصاد الأميركي والقطاع المالي والمصرفي والميزانية الاتحادية، وقبلها أزمة كبيرة لدافعي الضرائب الذين يتحملون لوحدهم كلفة هذا الدين البالغ نحو تريليون دولار سنوياً. مثلاً في ملف إيران، العدو الأبرز، فإن التوقعات الكثيرة هو إعادة ترامب فرض العقوبات على طهران، واستهداف قطاعها من النفط والغاز، وربما يستهدف بشكل مباشر البرنامج النووي الإيراني ويحث إسرائيل على استهدافه. كما يعمل على تعميق الخلافات بين دول الخليج وإيران. ترامب لن يمنح شيكاً على بياض لأحد، بمن فيهم شركاء أميركا، ويبدو أن أزمات الشرق الأوسط وأوكرانيا تنتظر صفقات ترامب السياسية، فهل يكتب لها النجاح؟

مال وناس

الاحتكار شريك الاحتلال في جريمة تجويع غزة

يستغل المحتكرون الفوضى الأمنية في غزة ليوسعوا نشاطهم ويساهموا مع الاحتلال الإسرائيلي في تجويع سكان القطاع

غزة ـ **علاء الحلو**

تواجه أسواق قطاع غزة حالة غير مسبوقة من الشح في كل السلع الأساسية وفي مقدمتها المواد الغذائية، الأمر الذي ساهم بتضاعف أسعار الموجودة منها والمرتفعة أصلاً عن سعرها الطبيعي، ما بات ينذر بتفاقم الأوضاع الكارثية للأسواق وجعل أوضاع الفلسطينيين تتسارع نحو الأسوأ. ويعود النقص الشديد في البضائع داخل الأسواق والمحال التجارية والبسطات الشعبية إلى مافيا الاحتكار والإغلاق الإسرائيلي المتواصل للمعابر ومنع دخول البضائع والمواد الغذائية والأدوية والمستهلكات الطبية والمتطلبات الأساسية منذ اليوم الأول للعدوان الإسرائيلي في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، وتشديد ذلك الإغلاق مطلع مايو/ أيار الماضي، إثر الاجتياح الإسرائيلي لمدينة رفح جنوبا والسيطرة على معبرها البري، الفاصل بين القطاع ومصر والذي كانت تدخل منه الكثير من الأساسيات للتخزين والمساعدات الإنسانية. وسبّب الإغلاق وما تلاه من شح شديد في البضائع تضاعف الأسعار حيث وصلت في العديد من الأصناف الأساسية إلى ما يزيد عن 30 ضعفاً، في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطينيون مستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة نتيجة تدهور أوضاعهم الاقتصادية بسبب فقدان مصادر دخلهم الوحيدة، بفعل تدمير ما يزيد عن 90% من القطاعات التجارية والصناعية والزراعية والسياحية الحيوية.

لم يقتصر النقص الحاد في البضائع والمواد الغذائية والبقوليات والخضار والفواكه والدقيق على المحافظات الشمالية التي تستهدف قوات الاحتلال إخلاءها على اعتبار أنها «مناطق قتال خطيرة» بل تجاوز ذلك ليصل النقص وما يرافقه من شبح المجاعة إلى المناطق الوسطى والجنوبية التي تضم ما يزيد عن مليوني نازح فلسطيني يعيشون ظروفاً معيشية غاية في السوء، على الرغم من الادعاء الإسرائيلي بأنها «مناطق إنسانية آمنة» وتدخلها البضائع والمساعدات. وإلى جانب الأزمة الاقتصادية الحادة التي يعانيها الفلسطينيون جراء التأثيرات السلبية للعدوان المتواصل للشهر الرابع عشر على التوالي، فإنها تتزامن مع حالة الغلاء الجنوني في الأسعار، وفقدان السيولة من السوق، وارتفاع سعر العمولة إلى 30% من نسبة المبالغ المراد صرفها، الأمر الذي بات يزيد من تعقيد الأوضاع الاقتصادية والمادية.

وتغيب عن أسواق قطاع غزة العديد من السلع والمواد الغذائية الأساسية بشكل تام مثل أصناف اللحوم الحمراء والبيضاء ما سبّب إغلاق المطاعم الشعبية، إلى جانب نقص الأجبان والألبان والبيض، وأصناف البقوليات والطحين والسكر والملح والخضار والفواكه وارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق. ويقول الفلسطيني محمود صالح إنه لم يتمكن من افتتاح بسطته الشعبية

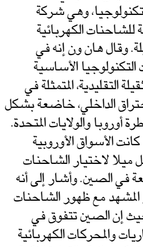

30

سبّب الإغلاق وما تلاه من شح شديد في البضائع تضاعف الأسعار، حيث وصلت في العديد من الأصناف الأساسية إلى ما يزيد عن 30 ضعفاً، في الوقت الذي يعاني فيه الفلسطينيون مستويات غير مسبوقة من الفقر والبطالة

داخل سوق دير البلح وسط القطاع بسبب عدم قدرته على توفير العديد من أصناف البقوليات جراء الإغلاق المتواصل للمعابر، ونقص المساعدات الإنسانية التي يتم الاعتماد عليها بشكل كبير في الأسواق، حيث يستبدل المستفيدون بعض الأصناف بأصناف أخرى أكثر أهمية لهم، ما كان يوفر العديد من السلع بأسعار معقولة.

ويبين صالح لـ «العربي الجديد» أن إغلاق المعابر ومنع دخول البضائع والمواد الغذائية والمساعدات الإنسانية فتح المجال واسعاً أمام تغول بعض التجار المحتكرين، الذين يقومون بتخزين البضائع وإخفائها عن الأسواق بهدف تحقيق أكبر نسبة من الربح، الأمر الذي بات يرخي بظلاله الكارثية على الأسواق، ويفاقم من سياسة التعطيش التي تنتهجها قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ بدء الحرب. ويشدد على أهمية تحرك الجهات المختصة وفي مقدمتها وزارة الاقتصاد من أجل حماية المستهلكين، ومعهم أصحاب المصالح التجارية الصغيرة، سواء المحال التجارية أو البسطات، حيث يعتبرون ضحايا أساسيين لسياسة الاحتكار وإخفاء البضائع التي يمارسها بعض التجار الكبار، وسياسة التقطير والتعطيش التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، مبيناً أن كلتا السياستين تساهمان في خنق الأسواق وتؤثران على الفلسطينيين.

أما الفلسطيني كارم أبو عفش فقد اضطر إلى إغلاق فرن الطين الشعبي والذي كان يعتمد عليه في توفير قوت أسرته من خلال صناعة الخبز البلدي وبعض أصناف المعجنات، وذلك جراء اختفاء المواد الخام الخاصة بعمله أو ارتفاع أسعارها بشكل غير مسبوق نتيجة إغلاق المعابر ومنع دخولها. ويلفت أبو عفش لـ «العربي الجديد» إلى أن اختفاء الطحين (الدقيق) بفعل عدم تسليمه في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا» بسبب إغلاق المعابر سبّب ارتفاع ثمنه لأكثر من خمسة عشر ضعفاً، حيث وصل سعر الكيس الواحد ووزنه 25 كيلوغراماً إلى 400 شيكل (قرابة 110 دولارات)، علاوة على اختفاء أصناف الزيوت والأجبان، ووصول أسعارها إلى نسب غير مسبوقة، حيث ارتفع سعر زيت الطهو عشرة أضعاف، كذلك تضاعفت أسعار الأجبان والخضار والصلصة ومختلف مواد الخام المستخدمة.

ويغلق الفلسطيني إيهاب أبو سيدو محله التجاري الخاص ببيع أصناف الكعك، وبسكويت التمر وحلوى الجوز هند والفستق واللوز والسمسم، بسبب الغلاء الشديد في أسعار السكر وهو المادة الخام الأساسية، إلى جانب اختفاء مختلف أصناف المكسرات ووصول أسعار بعض الأصناف ذات الجودة الرديئة إلى ما يزيد عن عشرة أضعاف. ويوضح أبو سيدو لـ «العربي الجديد» أن الأزمة الاقتصادية بدأت منذ اليوم الأول للعدوان، إلا أنها تفاقمت نحو الأسوأ يوماً تلو الآخر، جراء تجمع الأسباب التي تؤثر على الأسواق نتيجة نقص البضائع والمواد الخام الأساسية، وعلى المواطنين جراء تضاعف أسعار المواد والمتطلبات الأساسية وتضاؤل قدراتهم الشرائية بسبب سوء الأحوال المادية، من ناحية، بلفت الباحث الاقتصادي أحمد أبو قمر، إلى أن الإغلاق الإسرائيلي التام للمعابر وتشديد الخناق يوماً بعد الآخر سبّب اختفاء العديد من السلع من الأسواق أو توفرها بشكل محدود لا يتناسب مع الطلب المتزايد جراء النقص، ما سبّب ارتفاع الأسعار إلى نسب غير مسبوقة جراء زيادة الطلب ونقص العرض. ويبين أبو قمر لـ «العربي الجديد» أن الاحتلال الإسرائيلي منذ اليوم الأول للعدوان انتهج سياسة التعطيش من خلال إغلاق المعابر وتجفيف البضائع من الأسواق وإدخال شاحنات محدودة من البضائع التي لا تلبي حاجة السوق، وفق سياسة ممنهجة تهدف إلى الضغط على مختلف شرائح الشعب الفلسطيني، إلى جانب السماح بالتوريد لعدد محدود من التجار، الأمر الذي أتاح فرصة الاستغلال والاحتكار والتلاعب في الأسعار وفقاً لحاجة السوق. ويلفت أبو قمر إلى أن النقص الشديد في البضائع والارتفاع غير المسبوق في أسعارها يأتي في ظل الأوضاع الاقتصادية المتردية بفعل خسارة معظم الفلسطينيين في قطاع غزة لمصادر دخلهم جراء تدمير نحو 93% من القطاعات الاقتصادية الحيوية، الأمر الذي أثر على قدراتهم الشرائية، وأرخى بظلاله على الأسواق الخاوية من البضائع الأساسية. ويعاني أهالي قطاع غزة ظاهرة غياب الأستقرار التي باتت تجتاح الأسواق، وذلك جراء عدم انتظام توفر البضائع، وعدم استقرار أسعارها التي تختلف على مدار الوقت، سواء بفعل الإغلاق الإسرائيلي للمعابر ومنع دخولها، أو تعمد بعض التجار إخفاء الأصناف الأساسية لمضاعفة أسعارها مع تزايد الطلب عليها.

سوف وسط الركام حيث يعاني الفلسطينيون غلاءً هائلاً (أشرف عمرا/الأناضول)

تقارير عربية

مصر

حرائق الزيتون في فلسطين ولبنان تشعل أسعار الزيت

القاهرة ـ **عادل صبري**

أشعلت حرائق الزيتون في غزة ولبنان أسعار زيت الزيتون في مصر، بمعدلات تزيد عن 50% عن العام الماضي، فقد ارتفع متوسط سعر المحصول وزيت الزيتون، رغم الارتفاع الهائل في الأسعار، وبحث الأسر عن بدائل لزيتون المائدة، اقل تكلفة لعمل المخللات الشعبية، من الخضروات كالخيار والفلفل بأنواعه، واللفت والجزر. وفي دولة تملك ثروة تقدر بنحو 60 مليون شجرة زيتون، وتستهدف الوصول إلى 100 مليون شجرة خلال عامين، كان لافتا خلو الأسواق المحلية من العروض السنوية، التي تجذب ربات البيوت، في موسم الإنتاج الشتوي، الذي يبدأ عادة بنهاية سبتمبر/ أيلول حتى نوفمبر/ تشرين الثاني من كل عام.

الحرب وراء الأزمة

تفسر الخبيرة الزراعية سلوى السعيد، المشكلة بوجود زيادة كبيرة في الطلب على الزيتون المصري من الأسواق العربية والدولية، التي فقدت نسبة كبيرة من وارداتها التي تأتي من فلسطين ولبنان، بسبب الحرب الإسرائيلية المشتعلة بالمنطقة، منذ أكتوبر/تشرين الأول 2023.

وأشارت السعيد إلى أن الاحتلال الإسرائيلي دمر أكثر من 60% من مزارع الزيتون في غزة، وأحرق الكثير من الأراضي في الضفة الغربية ولبنان والتي كانت توفر كميات كبيرة للأسواق العربية وأوروبا، بما جعل المستوردين الأوروبيين يزيدون من حجم الطلب على الزيتون المصري، ثقة في نوعيته الجيدة، وتوافر الأصناف الأكثر طلبا، خاصة لزيتون المائدة من أنواع «الشملالي» و«البيكوال» و«الكاروتينا» و«الكاروناكي»، والتي تعرف شعبيا بـ«التفاحي» و«الكاماتا». كما أكدت السعيد أن زيادة صادرات الزيتون في بداية موسم الجني الشتوي، مع ارتفاع تكلفة النقل والعمالة بالمزارع، أدت إلى حرص المزارعين على رفع الأسعار، وعدم التفريط في بيع المنتج بسهولة. تبين الخبيرة الزراعية أن أغلب أصحاب المزارع المفتوحة لجأوا إلى المعاصر التقليدية، للحصول على أعلى عائد من الإنتاج، حيث ارتفع سعر كيلو زيت الزيتون من متوسط 400 جنيه العام الماضي إلى 650 جنيها، من المزارع، مشيرة إلى أن طريقة العصر التقليدية على البارد، تحقق أعلى قيمة للمنتج من الناحية الغذائية، حيث يكون خاليا من الحموضة، مع استخراج منتجات إضافية من المخلفات، يمكن استخدامها في الأكل وعلف الحيوانات وبديل للحطب، بما يحقق أعلى قيمة غذائية واقتصادية للمزارعين. ولجأت العديد من المزارع المصرية إلى تسويق منتجاتها مباشرة للجمهور عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتوصيل السريع «دليفري» بما حقق للمنتجين قدرات هائلة في التواصل مع المستهلكين مباشرة، الذين يحصلون على الزيت المنتج بالمعاصر الشعبية على الحجر، بنحو 670 جنيها للكيلو، بينما تعرض نفس الزجاجة بالمحلات التجارية بداية من 900 جنيه، تصل إلى 1000 جنيه بالمعارض الشهيرة في التجمعات السكنية الراقية. وأوضح مدير أحد مصانع التجميع وعصر الزيتون أحمد عيسوي لـ«العربي الجديد»: حرص شركات إيطالية ويونانية على طلب زيتون المائدة بكميات هائلة، رغم تحسن مستويات الإنتاج بالدول الأوروبية، خلال الموسم الحالي، مع تراجع موجات الجفاف التي اجتاحت خلال عام 2023، أدى إلى تراجع هائل بكميات الزيتون وارتفاع الأسعار خلال الموسم الماضي. وأشار إلى توجه شركات إيطالية إلى استيراد زيت الزيتون من المعاصر التقليدية، بكميات هائلة، لإعادة تعبئته، وتوزيعه داخل أوروبا للاستفادة من التسهيلات التي يقدمها الاتحاد الأوروبي للمنتجين.

60 مليون شجرة زيتون

تظهر إحصائيات وزارة الزراعة المصرية وجود 60 مليون شجرة زيتون، على مساحة 258 ألف فدان، تنتج نحو مليون و566 ألف طن زيتون سنويا. وتصل كمية الصادرات من زيتون المائدة إلى نحو 100 ألف طن، و25 ألفا من الزيت الخام. وتأتي أجود أنواع الزيتون من محافظات مرسى مطروح، على البحر المتوسط (شمال)، تليها الفيوم (جنوب) الأكثر إنتاجية، بما يمثل نحو 50% من الإنتاج المحلي و90% من الكميات التي تصدر سنويا إلى إسبانيا والبرازيل واليونان والولايات المتحدة ورومانيا وإيطاليا والأردن والعراق والإمارات والكويت وليبيا. رغم قلة المصانع وصعوبة التسويق لمنتج يستمر حصاده لمدة 6 أشهر، على مدار العام، تدفع العوائد الجيدة من زراعة الزيتون التي تجري أغلبها في مناطق صحراوية بمحافظات شمال سيناء والشرقية وعلى حواف دلتا النيل ومجراها بالجنوب، إلى تضاعف مساحة زراعته بنحو ثلاث مرات، خلال العشرية الماضية. كذلك يبحث المنتجون عن مصدرين وشركات تحصل على المنتج بأسعار جيدة، ورعاة تسويق محليين ودوليين، في ظل قدرة الزيتون على منافسة نظرائه على مستوى البحر المتوسط، واعتماده في فترة الحصاد على العمالة الكثيفة، لعدم وجود أنظمة آلية للتشغيل بكافة المزارع، واعتماد المزارعين على محطات تجميع بدائية.

ويتوقع المنتجون تراجعا عالميا في أسعار زيت الزيتون، متأثرا بعودة إسبانيا إلى توفير نحو 1,4 مليون طن من زيت الزيتون، بالتوازي مع تحسن الإنتاج في اليونان وإيطاليا وتونس، بينما سيظل محافظا على سعره المحلي بسبب تراجع قيمة الجنيه وارتفاع التكلفة واستمرار الطلب على الاستخدام الواسع لزيتون المائدة والعصر التقليدي الذي يفضل الأجانب مذاقه وخلوه من الحموضة، أسوة بمنتجات غزة التي دمرتها إسرائيل.

مزارعون مصريون يجمعون الزيتون، 17 سبتمبر 2022 (محمود الخواص/Getty)

المغرب

تعزيز استثمارات الفوسفات

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يخطط المغرب لإنجاز استثمارات في حدود 14 مليار دولار في العام المقبل في قطاع الفوسفات ومشتقاته، إذ ينتظر أن يعزز توقعه في السوق الدولية في سياق متسم بسعي العديد من الدول لتأمين الأسمدة لضمان أمنها الغذائي وتتطلع الشركة العملاقة المملوكة للدولة، المكتب الشريف للفوسفات، حسب التقرير حول المؤسسات والشركات العمومية المرفق لمشروع قانون المالية للعام المقبل الذي يتداول فيه إلى غاية نهاية ديسمبر/ كانون الأول المقبل، إلى إنجاز 4,5 مليارات دولار من الاستثمارات في 2023 و5,2 مليارات درهم في 2026 و4,21 مليارات درهم في 2027.

ويرتفع البرنامج الاستثمار المتوقع بمليار دولار عما أعلن عنه قبل عامين، حيث جرى توقع استثمار 13 مليار دولار حتى أفق 2027، بعدما كان البرنامج السابق، الذي انطلق في 2012، مكّن من استثمار 8 مليارات دولار. وتختزن أرض المغرب 70% من المخزون العالمي من الفوسفات، ما يجعل منه لاعباً حاسماً في السياسة الزراعية في العالم، عبر الأسمدة المتنوعة التي يسعى إلى توفيرها كي توافق نوعية التربة.

ويتأكد الدور الحاسم الذي يقوم به المكتب الشريف للفوسفات في الاستثمار العمومي الذي ينتظر أن يصل في العام المقبل إلى 34 مليار دولار، وهو مبلغ يرتقب أن الطاقات النظيفة والسياحة وتنزيل البرنامج الوطني للتزود بالماء الصالح للشرب ومياه السقي، وتنفيذ المشاريع الضخمة المرتبطة بالاستعدادات لاستضافة كأس العالم 2030. ويركز المراقبون لسوق الفوسفات ومشتقاته أكثر على استثمارات المكتب الشريف للفوسفات، حيث كانت وصلت في العام الماضي إلى 2,7 مليار دولار، قبل أن ترتفع في العام الحالي إلى 4,4 مليارات دولار. ويلاحظ المهندس يونس عمار أن استثمارات المكتب الشريف للفوسفات لم تتأثر في العشرة أعوام الأخيرة بالتقلبات التي قد تشهدها الأسعار في السوق الدولية، بما لذلك من تأثير على رقم معاملات، مؤكداً أن المكتب حرص على مدى تلك الأعوام على نهج سياسة صناعية وتجارية تحفظ له حضورا حاسما في السوق الدولية. ويؤكد عمار لـ«العربي الجديد» أن سياسة العملاق المغربي تتسم بالمرونة رغم تأثرها بالتقلبات التي تطرأ على رقم معاملاته. هذا ما تجلى في العامين الأخيرين، حيث انخفضت إيراداته في العام الماضي بنسبة 20%، كي تستقر عند 9,12 مليارات دولار، بعدما قفزت في 2022 إلى 11,4 مليار دولار.

يعزى ذلك، حسب بيانات وزارة الانتقال الطاقي والتنمية المستدامة، إلى تقلبات الأسعار في السوق الدولية، فقد قفز سعر الأسمدة إلى 772 دولارا للطن الواحد في 2022، قبل أن ينخفض إلى 550 دولارا للطن في العام الماضي، ويرتفع إلى 586 دولارا في العام الحالي. وتوقعت المندوبية السامية للتخطيط، أن تشهد الصادرات من الفوسفات ومشتقاته زيادة ملحوظة في العام الحالي، نتيجة انتعاش الطلب الوارد من الشركاء الرئيسيين وتداعيات القيود المفروضة على العرض في الأسواق الدولية، خاصة تلك المتعلقة بتصدير الفوسفات الصيني. ويشير تقرير المؤسسات والشركات العمومية، إلى أن المجمع الشريف للفوسفات تمكن من البرهنة على صمود نموذجه المالي، حيث يؤشر ذلك على قدرته على مواجهة التقلبات المستمرة للسوق الدولية والحفاظ على مكانة تنافسية في السوق العالمية للأسمدة. ويعزو الاقتصادي عبد العالي بوطيبة، ذلك إلى أن الرؤية التي يسترشد بها المجمع الشريف للفوسفات لم تتغير منذ أكثر من عقد ونصف، حيث سعى إلى خفض التكاليف و تثمين المعدن الخام عبر إنتاج الأسمدة التي تنطوي على هوامش أرباح مهمة. ويذهب في تصريح لـ«العربي الجديد»، إلى أن المجمع حرص على التموقع في العديد من الأسواق العالمية الرئيسية مثل الهند وأميركا اللاتينية وأفريقيا، حيث عمد إلى إطلاق مشاريع لتشييد مصانع في بعض البلدان الأفريقية. ويسجل أن المجمع الشريف للفوسفات ينهج سياسة للبحث والتطوير تساعده على توفير أسمدة تراعي طبيعة التربة في بعض المناطق، في الوقت الذي يطور مشاريع لتخليص منتجاته من الكربون.

يستحوذ المغرب على 70% من المخزون العالمي من الفوسفات (بلك وبلز/Getty)

الأردن

خبرات عالمية للاستقطاب الاستثمارات

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

في خطوة تستهدف استقطاب الاستثمارات وتجاوز صعوبات ترويج الفرص المتاحة في مختلف المجالات أمام المستثمرين، تعتزم الحكومة الأردنية التعاقد مع شركة عالمية متخصصة في هذا المجال، وذلك في ضوء عمليات التقييم التي تمت خلال السنوات الماضية، وتحديد أسباب ضعف الإقبال على البيئة الاستثمارية في الأردن كما يجب. وبحسب مراقبين، يواجه الأردن صعوبات في ترويج الفرص الاستثمارية واستقطاب المستثمرين بالشكل الذي يساهم في تطوير الوضع الاقتصادي، ويحد من الفقر والبطالة وتنشيط بيئة الأعمال.

ويرى المراقبون أن أحد الأسباب الرئيسية لضعف استقطاب الاستثمارات يعود إلى عدم وجود الصناعة والخدمات، وهبط الأول 0,55 بالمائة، مع تقدّم سهم مصانع مسقط لخيوط على المتراجعين بنسبة 7,48 بالمائة، وتراجع جلفار للهندسة بنسبة 5,05 بالمائة. وحدّث من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم فولتامب للطاقة للرابحين بنسبة 5,2 بالمائة.

وانخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0,51 بالمائة، بضغط سهم عُمانتل المتراجع بنسبة 2,04 بالمائة، وتراجع سهم العنقاء للطاقة بنسبة 1,72 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر القطاع المالي 0,11 بالمائة.

تراجع مؤشر بورصة مسقط

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات أمس الاثنين، متراجعاً 0,16 بالمائة، بإقفاله عند مستوى 4618,3 نقطة. خاسراً 7,58 نقاط، مقارنة بمستوياته في جلسة أول من أمس. وتأثر المؤشر العام بتراجع القطاعين الصناعة والخدمات، وهبط الأول 0,55 بالمائة، مع تقدّم سهم مصانع مسقط لخيوط على المتراجعين بنسبة 7,48 بالمائة، وتراجع جلفار للهندسة بنسبة 5,05 بالمائة. وحدّث من تراجع قطاع الصناعة صدارة سهم فولتامب للطاقة للرابحين بنسبة 5,2 بالمائة.

وانخفض مؤشر قطاع الخدمات بنسبة 0,51 بالمائة، بضغط سهم عُمانتل المتراجع بنسبة 2,04 بالمائة، وتراجع سهم العنقاء للطاقة بنسبة 1,72 بالمائة. وعلى الجانب الآخر، ارتفع مؤشر القطاع المالي 0,11 بالمائة.

للعمل وستنتهي خلال أسبوعين أيضاً. وبين أن حجم الاستثمارات المطلوبة، بحسب رؤية التحديث الاقتصادي، هو 40 مليار دينار حتى 2033 (56 مليار دولار) منها عشرة مليارات (14 مليار دولار) استثمارات حكومية. ووفقاً لأحدث بيانات صادرة عن البنك المركزي الأردني، بلغ إجمالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن 413 مليون دينار خلال النصف الأول من العام الحالي، مقارنة مع 396 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي 2023، وبنسبة ارتفاع وصلت إلى 4%. الخبير الاقتصادي، مازن مرجي، قال لـ«العربي الجديد» إن هذه الآلية مطبقة في العديد من الدول الأوروبية والمتقدمة، وتساهم في التغلب على واحدة من المشكلات الأساسية لاستقطاب المشاريع الاستثمارية من خلال الترويج المتخصص والسليم للفرص المتاحة، لكن في الأردن يبدو الأمر غير ناجح من حيث المبدأ لعدة أسباب، أهمها البيروقراطية والعوامل الأخرى التي تضعف البيئة الاستثمارية. وأضاف أن هناك العديد من الفرص الاستثمارية والاقتصادية المتاحة في الأردن في مختلف القطاعات والمهم كيف نصل إلى المستثمرين ونقدمها لهم بالصورة المطلوبة؟ وانتقد عدم نجاح السياسات الحكومية على مدى السنوات الماضية لاستقطاب الاستثمارات، متسائلاً: كيف للشركة أن تحقق ما عجزت عنها الحكومات على مدى عقود؟

منتدى الاستراتيجيات الأردني في دراسة مسحية، قال إن ما نسبته 48,1% من المستثمرين يتوقعون أن حجم تعاملاتهم الاقتصادية خلال السنة المقبلة سيكون أفضل مما هو عليه الآن، فيما يلاحظ أن القطاع الزراعي هو الأكثر تفاؤلاً بمستقبل نشاطه الاقتصادي وبنسبة 60% يليه القطاع الخدمي بنسبة 48,8%، ثم القطاع الصناعي بنسبة 45,8%. وفي ما يخص توقعات المستثمرين للوضع الاقتصادي في الأردن «عموماً» خلال الـ12 شهراً المقبلة، أظهرت النتائج أن المستثمرين متفائلون، إذ أشار ما نسبته 36,6% إلى أن الوضع الاقتصادي سيكون أفضل.

وحول مدى تأثر المستثمرين محلياً بالأحداث العالمية والإقليمية أشار الغالبية منهم (67,8%) إلى أن أعمالهم قد تأثرت جراء الزيادة في أسعار مدخلات الإنتاج، فيما أشار 69,2% من المستثمرين إلى عدم مواجهة أعمالهم أي معيقات في ما يتعلق بسلاسل التوريد. وبشأن قيام المستثمرين بتوسيع أعمالهم أو تقليصها خلال الأشهر التسعة الأولى من العام 2024، أظهرت نتائج المسح أن النسبة الأعلى منهم (53,7%) قد حافظوا على أعمالهم كما هي، في حين ارتفعت نسبة من وسعوا أعمالهم من المستثمرين إلى 17,8% في الجولة الحالية مقارنة مع 14,5% في الجولة السابقة. وأوصى المنتدى بضرورة العمل على تحفيز النشاط الاقتصادي، وتحقيق نمو قوي ومستدام وفق مساري التحديث الاقتصادي والإداري، وضرورة العمل على تشجيع إقبال الشركات المسجلة في الأردن على الإدراج في سوق عمان المالي، والإسراع في تنفيذ المبادرات المتعلقة به ضمن رؤية التحديث الاقتصادي. وأكد أهمية التركيز على التنفيذ الفعلي لإجراءات والسياسات المتعلقة بالبيئة الاستثمارية، والاستمرار بتنفيذ المبادرات المتباناة ضمن رؤى التحديث الاقتصادي والإداري، مع ضرورة تتبع الإنجاز في تنفيذ المبادرات، وقياس انعكاساتها على أداء الشركات، وعلى أداء الاقتصاد الوطني ككل.

أخبار العرب

الأمن العراقي يحبط تهريب كميات من الذهب

أحبط الأمن العراقي، مساء الأحد، محاولة تهريب سبائك ذهب تزن 13 كيلوغراماً، من خلال معاون ربان طائرة تابعة للمخلوط الجوية العراقية. ووفقاً لبيان صدر عن الأمن العراقي، أحبطت شرطة الجمارك، محاولة تهريب كمية كبيرة من الذهب، بواقع 13 كيلوغراماً على شكل سبائك مختلفة الأوزان، من دون أن تذكر مزيداً من التفاصيل.

لكن هيئة النزاهة العراقية، قالت في بيان لها أمس الاثنين، إنها فتحت تحقيقاً بعملية محاولة تهريب ذهب عبر إحدى طائرات شركة الخطوط الجوية العراقية. وكشفت مصادر أمنية في بغداد، لـ«العربي الجديد»، عن أن الشخص الذي حاول تهريب 13 كيلوغراماً من الذهب من مطار بغداد الدولي هو موظف لدى شركة الخطوط الجوية العراقية ويعمل في الشركة بصفة معاون ربان طائرة، لكنه كان مسافراً على متن الطائرة، واستغل وظيفته لتسهيل مروره عبر نقاط التفتيش المختلفة داخل المطار».

سينوبك وأرامكو تبنيان مجمعا للبتروكيماويات

بدأت مؤسسة الصين للبترول والكيماويات (سينوبك)، وشركة أرامكو النفطية السعودية بناء مصفاة ومجمع بتروكيماويات في إقليم فوجيان بجنوب شرق الصين، في استثمار كبير جديد ضمن أحدث موجة توسع للمشروعات البتروكيماوية في الصين. ويمثل المجمع، الذي تقدر كلفته بنحو 71,1 مليار يوان (9,82 مليارات دولار)، ثاني مشروع مشترك كبير للتكرير والبتروكيماويات لشركة أرامكو السعودية مع شركة نفط حكومية صينية كبرى، في الوقت الذي تعزز فيه أرامكو التعاون مع الشركات الصينية الخاصة.

والصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأكبر مستورد للنفط الخام، بينما السعودية هي أكبر مصدر للنفط الخام في العالم. وتضخ السعودية، القائد الفعلي لمنظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، حوالي تسعة ملايين برميل يومياً، أي حوالى ثلاثة أرباع طاقتها بعد الاتفاق على تخفيضات مع أعضاء أوبك وحلفاء منهم روسيا.

أخبار العالم

ارتفاع تبرعات الشركات في كوريا الجنوبية

ذكرت شركة لتتبع بيانات المؤسسات أن تبرعات الشركات الكبرى في كوريا الجنوبية ارتفعت بنسبة 4,2% في الفترة من يناير كانون الثاني إلى سبتمبر/ أيلول مقارنة بالعام السابق. أجرت شركة «سي إي او سكور» استطلاعا شمل 264 شركة من بين أكبر 500 شركة في البلاد من حيث المبيعات حول تبرعاتها في الأشهر التسعة الأولى من هذا العام. وارتفع إجمالي تبرعات الشركات إلى 1,52 تريليون وون (1,09 مليار دولار) في الفترة من يناير إلى سبتمبر من 1,46 تريليون وون قبل عام، وفقا للشركة. وتضاءلت قيمة التبرعات مقارنة بالأرباح التشغيلية التي حققوها خلال الأرباع الثلاثة الأولى. وقفزت أرباحهم التشغيلية الإجمالية بنسبة 64% إلى 157,91 تريليون وون من 96,2 تريليون وون خلال الفترة المذكورة.

الشاحنات الثقيلة الكهربائية الصينية توسع حضورها

مع ظهور الشاحنات الكهربائية، تغير المشهد العالمي للشاحنات الثقيلة، وبرزت الصين لاعبا تنافسيا، وفقا لما قال هان ون، المؤسس والرئيس التنفيذي لشركة «ويندروز» للتكنولوجيا، وهي شركة صينية ناشئة للشاحنات الكهربائية لمسافات طويلة. وقال هان ون إنه في الماضي، كانت التكنولوجيا الأساسية للشاحنات الثقيلة التقليدية، المتمثلة في محركات الاحتراق الداخلي، خاضعة بشكل أساسي لسيطرة أوروبا والولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، كانت الأسواق الأوروبية والأميركية أقل ميلا لاختبار الشاحنات الثقيلة المصنعة في الصين. وأشار إلى أنه مع ذلك، تغير المشهد مع ظهور الشاحنات الكهربائية، حيث إن الصين تتفوق في مجالات البطاريات والمحركات الكهربائية وأنظمة القيادة الكهربائية والقيادة الذكية.

مال وسياسة

يخيم ظل الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب على قمة مجموعة العشرين التي بدأت أعمالها، أمس الاثنين، وتستمر يومين في ريو دي جانيرو، حيث تشعل سياساته مخاوف لدى معظم الاقتصادات الكبرى، وسط أزمات اقتصادية وجيوسياسية كبيرة

قمة شائكة لمجموعة العشرين

ظل ترامب يخيّم على أجندة الاقتصادات الكبرى

جندي ينفذ دورية في محيط مقر قمة مجموعة العشرين في ريو دي جانيرو، 15 نوفمبر 2024 (فرانس برس)

لندن ـ **العربي الجديد**

تصطدم قمة مجموعة العشرين التي انطلقت اجتماعاتها، أمس الاثنين، في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، بنظام عالمي غير مستقر، بسبب عودة الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب إلى البيت الأبيض، إذ تثير سياساته هواجس كبيرة لدى القوى الاقتصادية الكبرى، سواء الحليفة أو المناوئة، بينما يشهد العالم توترات اقتصادية وسياسية بالغة التعقيد، ما ينذر بسنوات عصيبة حال تنفيذ ترامب ما روّج له خلال حملته الانتخابية.

وتمثل مجموعة العشرين المؤلفة من 19 دولة، إضافة إلى الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأفريقي، 85% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي و80% من انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم. وتنعقد القمة التي تستمر يومين، في وقت تشهد الأسرة الدولية انقسامات حول مسائل الغزو الروسي لأوكرانيا والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان، فضلاً عن نذر التوتر في بقاع أخرى من العالم، والتي تهدد بانفجار غير محسوب. وتواجه المناقشات حول التجارة وتغيّر المناخ والأمن الدولي صعوبة بسبب تغيرات حادة في السياسة الأميركية تعهّد ترامب بتطبيقها عندما يتولى الرئاسة في 20 يناير/ كانون الثاني المقبل، بدءاً من فرض الرسوم الجمركية، إلى الوعد بحل تفاوضي للحرب في أوكرانيا. ومع عدم انتظار دور قوي للرئيس الأميركي جو بايدن، الذي يشارك في القمة قبل شهرين فقط من انتهاء ولايته، يظهر دور محوري للرئيس الصيني شي جين بينغ، وهو الذي حرص على توصيل رسالة شديدة اللهجة إلى إدارة ترامب، عبر لقاء عقده مع بايدن في ليما، يوم السبت الماضي، تضمنت أربعة «خطوط حمراء» لا يمكن لواشنطن أن تتجاوزها في تعاملها مع بكين.

وتطرح القمة اختباراً أكبر للنهج التعددي، في وقت تتنذر عودة ترامب إلى البيت الأبيض بانعطافة جديدة نحو الانعزالية والحمائية، مع مخاطر نشوب حروب تجارية، اعتباراً من العام المقبل 2025. وخلال اجتماعه الأخير مع بايدن أرسل الرئيس الصيني رسالة واضحة إلى ترامب مفادها أن «الصين تريد أن تكون صديقة، لكنها مستعدة للقتال إذا لزم الأمر». ومع استعداد بايدن لمغادرة البيت الأبيض الشهر المقبل، استغل زعيم الصين اجتماع يوم السبت، على هامش قمة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (أبيك) في ليما عاصمة بيرو، فرصة لتوضيح نهجه تجاه ترامب، مشيراً إلى أن الصين والولايات المتحدة لا ينبغي أن تخوضا «حرباً باردة جديدة»، وأن الصراع بينهما ليس حتمياً. لكنه تابع ذلك بتكرار «الخطوط الحمراء الأربعة» للصين، مشيراً إلى أن ترامب يجب أن يتجنب أي تحركات لتقويض قبضة الحزب الشيوعي على السلطة، والتدخل عبر قضايا حقوق الإنسان، واحتواء صعودها الاقتصادي، أو تشجيع الاستقلال في تايوان. وأشار شي، في بيان بعد الاجتماع، إلى الخطوط الحمراء الأربعة قائلاً إن هذه الخطوط «لا ينبغي تحديها.. هذه هي أهم الحواجز وشبكات الأمان للعلاقات الصينية الأميركية». وأظهر البيان المطول من شي أن الصين تأمل في الأفضل بينما تستعد للأسوأ. وهدد ترامب بفرض تعريفات جمركية بنسبة 60% على السلع الصينية، واستعان بالعديد من المتشددين تجاه الصين لقيادة فريق السياسة الخارجية الخاص به، مما يشير إلى عدم وجود مناطق حساسة محظورة.

قال نيل توماس، زميل السياسة الصينية في مركز تحليل الصين التابع لمعهد سياسة جمعية آسيا، لوكالة بلومبيرغ الأميركية: «يبدو الأمر كما لو أن شي يحاول تثبيت الحالة الحالية للعلاقات بين الولايات المتحدة والصين، حتى مع عجز بايدن عن كبح ترامب. وهذا يشير إلى أن بكين تشعر بقلق بالغ إزاء عدم الاستقرار بعد تولي إدارة ترامب الرئاسة». وبينما أشار ترامب إلى اضطرابات تجارية كبرى في المستقبل، فقد أثار أيضاً تساؤلات حول مدى دعم الولايات المتحدة لتايوان، واقترب من إيلون ماسك، الرئيس التنفيذي لشركة تسلا، صاحب المصالح التجارية الكبيرة في الصين. وفي عام 2023، قال ماسك إن تايوان «جزء لا يتجزأ من الصين»، مما أثار توبيخاً من قادة الجزيرة. كما انتقد شي سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في «الفناء الصغير والسياج المرتفع»، وهو مصطلح صاغه مستشار الأمن القومي الأميركي، جيك سوليفان، لوصف الجهود الأميركية، لضمان عدم قدرة الصين على الوصول إلى التكنولوجيا المتطورة.

ولا يزال من غير الواضح ما إذا كان التهديد بالتعريفات الجمركية نقطة انطلاق لمفاوضات مماثلة لتلك التي جرت في ولاية ترامب الأولى، أو ما إذا كان الرئيس الجمهوري المنتخب قد أصبح أكثر أيديولوجية في السعي إلى إحباط خصم رئيسي للولايات المتحدة. وفي قمة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ، رأى جيمي ديمون، الرئيس التنفيذي لبنك «جيه بي مورغان» الأميركي، تحذيرات ترامب بشأن التعريفات الجمركية وسيلة لجلب الحكومات إلى طاولة المفاوضات، وحثّ الحاضرين على قراءة كتاب الرئيس المنتخب «فن الصفقة». وقمة العشرين فرصة لأن يعقد الرئيس الصيني محادثات مع المزيد من حلفاء الولايات المتحدة وشركائها، كما فعل في قمة «أبيك» في بيرو، حيث التقى العديد منهم. وفي اجتماع مع الرئيس الكوري الجنوبي يون سوك يول، دعا شي الدول إلى تعميق التبادلات والحفاظ على الاستقرار. لكن الكثير من حلفاء أميركا، لا سيما في أوروبا ينظرون بريبة شديدة إلى الصين. وقال مسؤول ألماني، طلب عدم كشف هويته، وفق رويترز، أمس: «ليست الأمور الجيوسياسية فقط هي التي تسبب لنا القلق، بل ودور الصين الاقتصادي والمالي، البارز للغاية في كثير من القضايا».

مجموعة العشرين تمثّل 85% من الناتج الإجمالي العالمي

كما تشهد القمة اختباراً حقيقياً لقضايا المناخ والعولمة، وإصلاح نظام الحوكمة العالمية، بما في ذلك المؤسسات المالية متعددة الأطراف. كما يأمل الرئيس البرازيلي اليساري لويس إيناسيو لولا دا سيلفا، الذي يستضيف القمة أن يسجل نقاطاً في الملفات الاجتماعية، وهو المروج لمفهوم «الجنوب الشامل»، والمدافع عن الطبقات الأكثر فقراً، لكن كل هذا قد يتحطم على صخرة الولاية الثانية لترامب. وتتصاعد المخاوف من تراجع مكافحة الاحتباس الحراري، وتزايد شرذمة الأسرة الدولية، مع تعهّد ترامب المؤيد للطاقات الأحفورية والمعارض للنهج التعددي. وقال أوليفر ستونكل، أستاذ العلاقات الدولية في مؤسسة جيتوليو فارغاس في ساو باولو، وفق «فرانس برس»، أمس: «تدخل بالتأكيد إلى سيناريو عالمي تزداد صعوبة التكهن بالمنحى الذي سيتخذه، غير أنه يترك هامشاً أكبر بكثير لدول الجنوب، للصين وسواها... لوضع رؤيتها الخاصة، لأن النظام القديم على وشك الانهيار».

لكن بايدن الذي تقترب ولايته من نهايتها، حرص على توجيه رسالة إلى خلفه، خلال زيارة قام بها إلى منطقة الأمازون البرازيلية قبيل القمة، إذ أكد أن «لا أحد يمكنه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء»، في ما يتعلق بـ«ثورة الطاقة النظيفة». كذلك تهدف قمة مجموعة العشرين إلى بناء توافق في الآراء بشأن فرض الضرائب على الأثرياء من أجل العمل المناخي وتخفيف حدة الفقر. ولكن صعود الشعبوية في العديد من دول مجموعة العشرين، يزيد من التدقيق حول كيفية إنفاق الأموال العامة. وفي حين أن مواقف الصين والهند بشأن هذه الضريبة غامضة، تظل واشنطن تعارضها بشدة. وقالت وزيرة الخزانة الأميركية جانيت يلين لـ«وول ستريت جورنال» في مايو/ أيار الماضي إن هذا الإجراء «شيء لا يمكننا التوقيع عليه»، بينما لم يعلّق الرئيس الأميركي المنتخب بعد على الاقتراح، ولكن من غير المرجح أن يدعم زيادة الضرائب على الأثرياء إذا تميزت ولايته الأولى بتخفيضات ضريبية كبيرة، استفاد منها الأثرياء والشركات بشكل أكبر. كما وعد خلال فترته الرئاسية الثانية بخفض الضرائب، ما يشير إلى مواصلته نهجه الذي تبنّاه في فترته الأولى من 2017 حتى 2021.

تقارب صيني برازيلي

ذكرت وكالة «شينخوا» أن الرئيس الصيني شي جين بينغ يعتزم إجراء مناقشات حول سبل «مواصلة تحسين العلاقات بين الصين والبرازيل، وتعزيز التكامل بين استراتيجيات التنمية في البلدين»، وذلك على هامش قمة العشرين في ريو دي جانيرو. والصين أكبر شريك تجاري للبرازيل وبلغ حجم التجارة الثنائية أكثر من 180 مليار دولار عام 2023. وأشباه الموصلات والهواتف والأدوية هي المنتجات الصينية الرئيسية التي تُصدَّر إلى البرازيل.

رؤية

لبنان بلا كهرباء في حرب مدمّرة

رشا ابو زكي

يتحدث الجيل الذي عايش الحرب الأهلية في لبنان عن الليالي التي كانت الأسر تسهر فيها على ضوء الشمع، وكانت الاعتداءات الإسرائيلية تطاول شركة الكهرباء والشبكات في المناطق، مما وضع ترابطاً وثيقاً بين الحروب واختفاء الكهرباء. إلا أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على لبنان فكّت هذا الترابط بشكل مطلق.

يصل التقنين الكهربائي في لبنان منذ أكثر من أربعة أعوام إلى أكثر من 20 ساعة يومياً، حيث استلمت الميليشيات في المناطق قطاع توفير الطاقة عن طريق إدارة غالبية المولدات الخاصة منذ انكشاف عملية النهب الكبرى للاقتصاد اللبناني في العام 2019. وارتفعت فواتير المولدات بالطبع بسبب احتكار توفير الخدمة، بحيث لا يوجد بدائل سهلة للبنانيين من جهة، ونتيجة ارتفاع ساعات التغذية من المولدات من جهة أخرى مع الانقطاع شبه التام للكهرباء العامة. هذه المرة الوضع مختلف: فالفساد هو سبب انقطاع الكهرباء الأساسي، لا الحرب.

المدهش أن وزارة الطاقة التي تطالب بالمساعدة والدعم الدولي، تشكو عبر وزيرها من أن الخسائر في قطاع الكهرباء والمياه بسبب الحرب بلغت حوالي 400 مليون دولار، «وهي مقسّمة على الخسارة الناتجة من الكلفة الإضافية للإغاثة السريعة، وتلك للبنى التحتية للاستثمار لتحسين الخدمة في أماكن النزوح، وتلك للبنى التحتية المباشرة نتيجة العدوان، وتلك المالية من حيث الجباية».

المتتبع لهذه التصريحات من الخارج يظن أنه كان هناك قطاع كهربائي قبل الحرب، وتضرر بسببها، فانقطعت الكهرباء عن الناس، والآن تطالب الوزارة بالمساعدة في إعادة النور إلى البيوت. إلا أن الواقع ليس كذلك أبداً.

الواقع يقول إن أزمة الكهرباء في لبنان مستمرة منذ أكثر من 34 عاماً، وخلال كل السنوات الماضية لم يقم أي وزير استلم القطاع بتوفير كهرباء دائمة للبيوت في كل لبنان، حيث إنه حتى العاصمة بيروت كانت تشهد انقطاعاً للتغذية لمدة ثلاث ساعات قبل انكشاف الأزمة النقدية منذ خمس سنوات، فيما كان التقنين يصل إلى أكثر من 16 ساعة خارجها.

وخلال 34 عاماً حتى اليوم، تعاقب 17 وزيراً على وزارة الطاقة، أو 15 وزيراً في حال بدء التعداد منذ العام 1996 حين بدأت مشاريع إعادة تأهيل معامل الكهرباء التي دمرتها الحرب. ومنذ العام 1996، كانت حصة تكتل التغيير والإصلاح، الذي ينتمي إليه وزير الطاقة الحالي، 16 عاماً من إدارة قطاع الكهرباء، بينما تتوزع السنوات الباقية بين خمس سنوات لوزراء مستقلين، وأربع سنوات لحركة أمل، وثلاث سنوات لحزب الله. وتعاقبت منذ العام 1996 على القطاع 15 حكومة، ثلاث حكومات لرفيق الحريري، حكومة لسليم الحص، حكومة لعمر كرامي، حكومتان لنجيب ميقاتي، حكومتان لفؤاد السنيورة، حكومة لتمام سلام، وثلاث حكومات لسعد الحريري، حكومة لحسان دياب، والآن حكومة نجيب ميقاتي. وتمثلت في هذه الحكومات كل الأحزاب الفاسدة والفاشلة التي أدت لإيصال لبنان إلى مرحلة الانهيار والإفلاس.

خلال تلك السنوات المعتمة، عرف اللبنانيون عشرات المشاريع الكهربائية التي فشلت كلها على مذبحة الفساد الكبرى: مليارات الدولارات دُفعت لإطلاق هذه المشاريع، وبين 1992 و2018، شكّلت التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان أكثر من 40 مليار دولار من الدين العام في البلاد، يزاد إليها مليارات إضافية حتى 2024. كل هذه الأموال لا أثر لها اليوم، وكأنها لم تكن.

والمدهش في كل هذا أن السياسيين الذين تعاقبوا على الوزارة يلقون كل اللوم على دعم فاتورة الكهرباء خلال فترة ما قبل الأزمة النقدية، ويتناسون تحويل مؤسسة الكهرباء إلى مرتع للتوظيف السياسي والحزبي، ويغضون الطرف عن كل المشاريع الفاشلة وصفقات الفساد التي نهبت القطاع. ويعتبرون أن هذا الدعم هو سبب الشقاء، وكأن المواطنين الذين «كانوا يتنعمون» بفاتورة غير مرتفعة هم سبب بلواهم الذاتية. إلا أن الواقع يقول إن هؤلاء اللبنانيين كانوا يدفعون كلفة الدعم من جيوبهم من خلال نفقات الموازنة، وليس من جيوب الوزراء، ومشغليهم من زعماء الميليشيات والمافيات، ورغم ذلك كان المواطنون يحصلون على خدمة رديئة وساعات تقنين طويلة.

وتشير أرقام وزارة الطاقة ذاتها في العام 2011، إلى أن كلفة انقطاع الكهرباء، المباشرة على الاقتصاد اللبناني بلغت 6 مليارات دولار سنوياً، ما يعني 168 مليار دولار خسرها الاقتصاد حتى اليوم خلال 28 عاماً من العتمة.

وكانت فاتورة المولدات تبلغ مليراً و700 مليون دولار سنوياً على المواطنين، فيما ارتفعت هذه الكلفة بعد الأزمة الشاملة في صيف 2021، عندما عجزت الدولة اللبنانية عن توفير العملة الأجنبيّة اللازمة لشراء الفيول. وأصبحت المولدات الخاصة تقتطع ما بين 21% إلى 88% من دخل الأسر، بحيث ترتفع النسبة مع هبوط الدخل، وفق أرقام ميرمن رايتس ووتش. ما يعني أن اللبنانيين دفعوا خلال السنوات الماضية أكثر من 50 مليار دولار لمولدات الكهرباء، التي تديرها غالباً الميليشيات ذاتها التي تسيطر على السلطة، وفوق ذلك تأتي التحويلات من الموازنة إلى مؤسسة الكهرباء، لتضاف إليها صفقات الفساد والمشاريع الفاشلة التي كلفت اللبنانيين مليارات إضافية من الدولارات، منها مشاريع تأهيل المعامل، واستئجار البواخر التركية، وشركات مقدمي الخدمات، واللمبات الموفرة، والفيول المغشوش، والسخانات الشمسية وغيرها.

الأدهى أنه بعد انكشاف الأزمة النقدية في العام 2019، تطور دور وزارة الطاقة؛ فبدلاً من توفير الكهرباء أصبحت تصدر جدولاً ينظم أسعار المولدات الخاصة، مولدات الميليشيات، التي تفرض على كل أسرة ما لا يقل عن 80 دولاراً شهرياً بالمتوسط، الأسرة ذاتها التي لا تزال تدفع فواتير الكهرباء العامة المختفية، حيث يتم تحويل 40 مليون دولار شهرياً من جباية الفواتير إلى الخزينة بحسب وزارة الطاقة.

مذهل هذا البلد، مذهل هذا القطاع، مذهلون وزراء الطاقة. خفة لم توقفها حرب دامية يواجهها اللبنانيون، خفة لا يمكن أن يثقلها سوى سجن يجب أن يحوي كل من منع الكهرباء عن الناس بسبب الفساد والسرقة والمشاريع الفاشلة المكلفة، بعقاب الحبس مدى الحياة بلا ضوء ولا حتى شمعة، وتحت صوت درون لا تغادر محيط السجن ولو للحظة.

تحديات كبيرة أمام الخليج بسبب سياسات ترامب

تواجه دول الخليج العربي تحديات كبيرة خلال الولاية الثانية للرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، رغم نهجه الذي يميل إلى تشجيع الوقود الأحفوري على عكس سلفه جو بايدن

ترامب خلال تجمع انتخابي في بنسلفانيا، 4 نوفمبر 2024 (فرانس برس)

مسقط ـ **كريم رمضان**

تضع سياسات الرئيس الأميركي المنتخب دونالد ترامب، المنحازة إلى الوقود الأحفوري على حساب الطاقة النظيفة، دول الخليج العربي، أمام تحديات كبيرة، ولا سيما أنها قد تمثل عامل ضغط على اقتصادات المنطقة التي تعتمد كثيراً على إنتاج تصدير النفط، بينما تنطوي توجهاته على تشجيع استخراج الخام في الولايات المتحدة، وهو ما قد يدفع أسعار الخام عالمياً نحو الهبوط بما لا يروق موازنات الكثير من دول الخليج، إذ يعرضها لمزيد من العجز المالي.

وتعهد ترامب بأنه سيزيد إنتاج النفط الأميركي إلى مستويات قياسية جديدة، قائلاً: «لدينا ذهب سائل أكثر من أي دولة أخرى، أكثر من السعودية، وأكثر من روسيا» وفقاً لما نقله تقرير نشرته صحيفة «نيويورك تايمز» في السادس من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري. ورغم أن توجه ترامب المؤيد للوقود الأحفوري قد يعزز طموحات دول الخليج في مجال الهيدروكربونات على المدى القصير، لكن من غير المرجح أن يغير ذلك مسار استراتيجيات الطاقة النظيفة والتحول في مجال الطاقة، لأن هذه الاستراتيجيات مدفوعة في المقام الأول بمصالح اقتصادية وطنية طويلة الأجل للولايات المتحدة وليس بسياسة الرئيس، بحسب محللين. وقال الرئيس الأميركي جو بايدن، الأحد، إنه «لا أحد يمكنه إعادة عقارب الساعة إلى الوراء» في ما يتعلق بـ«ثورة الطاقة النظيفة» في الولايات المتحدة، وذلك في رسالة إلى حلفه ترامب. وأضاف بايدن: «ساترك منصبي في يناير/ كانون الثاني، ساترك لخليفتي وبلادي أساساً متيناً للبناء عليه، إذا اختاروا فعل ذلك».

وتدرس إدارة بايدن محاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق دولي يحد من الدعم المالي لمشاريع النفط والغاز في الخارج، وذلك قبل بدء محادثات مهمة في باريس، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. ويُعتبر إتمام هذا الاتفاق أمراً ضرورياً لتحقيق الوعد الذي قدّمه الرئيس الأميركي الحالي في سنته الأولى بالبيت الأبيض، ولم يعد هناك متسع من الوقت لإنهائه قبل انقضاء ولايته الرئاسية. ورغم أن توجهات بايدن تميل كثيراً نحو تحجيم الوقود الأحفوري وهو أيضاً ما لا يروق اقتصادات دول الخليج، لكن سياسات ترامب تعد أشد وطأة ليس فقط لاحتمال منافسته لدول المنطقة في الإنتاج والتسعير وإنما أيضاً بهدد صناعات عمقت العديد من الدول اركانها في السنوات الماضية مثل الصلب والألمونيوم. وقد تؤثر سياسات «أميركا أولاً»، التي يتبناها ترامب، عبر زيادة الحمائية والرسوم الجمركية وتشديد إجراءات مكافحة الإغراق، على صادرات دول مجلس التعاون الخليجي الصناعية إلى الولايات المتحدة، بما في ذلك الصلب والألمنيوم والبتروكيماويات، وفق محللين.

إذ حذر جاستن الكسندر، مدير شركة الطاقة النظيفة» في الولايات المتحدة، وذلك في رسالة إلى خلفه ترامب، وأضاف بايدن: «ساترك منصبي في يناير/ كانون الثاني، للبناء عليه، إذا اختاروا فعل ذلك».

وتدرس إدارة بايدن محاولة أخيرة للتوصل إلى اتفاق دولي يحد من الدعم المالي لمشاريع النفط والغاز في الخارج، وذلك قبل بدء محادثات مهمة في باريس، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ الأميركية. ويُعتبر إتمام هذا الاتفاق أمراً ضرورياً لتحقيق الوعد الذي قدّمه الرئيس الأميركي الحالي في سنته الأولى بالبيت الأبيض، ولم يعد هناك متسع من الوقت لإنهائه قبل انقضاء ولايته الرئاسية. ورغم أن توجهات بايدن تميل كثيراً نحو تحجيم الوقود الأحفوري وهو أيضاً ما لا يروق اقتصادات دول الخليج، لكن سياسات ترامب تعد أشد وطأة ليس فقط لاحتمال منافسته لدول المنطقة في الإنتاج والتسعير وإنما أيضاً بهدد صناعات عمقت العديد من الدول اركانها في السنوات الماضية مثل الصلب والألمونيوم. وقد تؤثر

ترامب تعهد بزيادة إنتاج النفط الأميركي إلى مستويات قياسية جديدة

البنوك تحذر من «عصر الحمائية»

لندن ـ **العربي الجديد**

قال عضو مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي، يواكيم ناجل، إن هناك علامات أولية واضحة لتفتت النظام الاقتصادي العالمي، وهو ما قد يفرض تحديات جديدة في شكل تضخم أعلى أو أكثر تقلباً أمام البنوك المركزية. وقال ناجل الذي يشغل منصب محافظ البنك المركزي الألماني أيضاً، خلال مؤتمر اقتصادي في طوكيو، أمس الاثنين: «من المؤسف أننا على وشك تصعيد كبير بين الدول، وهذا أمر مثير للقلق، ويجب علينا جميعاً أن نسعى جاهدين لاستعادة التعاون والتجارة الحرة»، وفقاً لما نقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية. وأضاف: «إذا اشتدت التوترات الدولية، فقد يؤدي هذا إلى ضغوط تضخمية أكبر في نمو أسعار المستهلك، وقد تضطر البنوك المركزية إلى الرد برفع أسعار الفائدة، وسنفعل ما هو ضروري للمحافظة على استقرار الأسعار».

وحذّر من أن إعادة انتخاب دونالد ترامب لولاية رئاسية ثانية في الولايات المتحدة

الرسوم الجمركية تدفع التضخم إلى الصعود عالمياً

متجر في مدينة روزميد بولاية كاليفورنيا، 19 يناير 2024 (فرانس برس)